الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب على سورية زادت معاناتها من آثار التغير المناخي

عرنوس من دبي: ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في الجولان المحتل من دفن للنفايات الخطرة انتهاك للقوانين الدولية

الوطن

أكد رئيس وفد الجمهورية العربية السورية في القمة العالمية للعمل المناخي رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أن الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية زادت معاناتها من آثار التغير المناخي.

وقال: إن ما تواجهه دول مجموعة الـ٧٧ والصين من تحديات مشتركة نفرض عليها العمل لتحقيق استجابة مشتركة تنطلق من إدراك للأزمات والتحديات التي تواجه هذه الدول، مشيراً إلى عزم دول المجموعة على تعزيز جهودها للدفاع عن مصالحها المشتركة والتصدي للتحديات التي تواجهها نتيجة تغير المناخ والاحتباس الحراري والكوارث الطبيعية الناجمة عنهما.

وفي كلمة أمس خلال قمة مجموعة الـ٧٧ والصين في دبي أمس قال: يشرفني أن أنقل اليكم تحيات السيد الرئيس بشار الأسد، وأن أعرب عن بالغ الشكر لجمهورية كوبا الصديقة على دعوتها لعقد هذه القمة، كما نجدد الإعراب عن الشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتحدة على استضافتها مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية المناخ.

وأضاف عرنوس: إن اجتماعنا اليوم على هامش قمة المناخ كوب «٢٨» تعبير عن روح التضامن العميق والشراكة الصادقة بين دول مجموعتنا، وتأكيد لعزمنا على تعزيز جهودنا للدفاع عن مصالحنا المشتركة والتصدي للتحديات التي نواجهها نتيجة تغير المناخ والاحتباس الحراري والكوارث الطبيعية الناجمة عنهما، لافتاً إلى أن عدداً كبيراً من دول الجنوب لا يزال يواجه تحديات كبيرة في التعامل مع قضايا التغير المناخي، من بينها تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة وتحقيق الأمن الغذائي مما يحول دون قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس خلال لقائه نظيره الباكستاني أنوار الحق كاكر

وتابع عرنوس: إن ما نواجهه من تحديات مشتركة يفرض علينا العمل لتحقيق استجابة مشتركة تنطلق من إدراك للأزمات والتحديات التي تواجه الدول النامية والتي لا تقتصر على المشاغل الأمنية والاقتصادية والتدخلات الخارجية، وإنما تتخطاها لتشمل انعكاسات الوضع البيئي الخطير على كوكبنا، وما ينجم عنه من كوارث طبيعية كالزلازل والفيضانات والأعاصير وحرائق الغابات التي لم نشهد لها مثيلاً منذ عشرات السنين.

وقال عرنوس: إن منطقتنا تشهد منذ عقود تراجعاً كبيراً في متوسط هطل الأمطار، الأمر الذي ألقى بظلاله على الإنتاج الزراعي، كما أدى لتراجع نصيب الفرد من المياه بنسب كبيرة، وزادت الحرب الإرهابية التي شنت على سورية على مدى السنوات الماضية من جسامة التحديات البيئية، إذ شهدنا على مدى السنوات الماضية استخراجاً للنفط السوري بطرق بدائية من قبل تنظيمات إرهابية وميليشيات انفصالية عميلة لقوات احتلال أجنبي، كما تم استخدام المياه كسلاح من قبل دولة مجاورة ارتأت حرمان ملايين السوريين من المياه وخفض معدلات تدفق نهر الفرات أداة للضغط ولتحقيق مصالحها السياسية، كما أدت الإجراءات القسرية الانفرادية الجائرة التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري إلى حرمانه من الحصول على احتياجاته الأساسية، بما فيها الوقود والغاز ما دفع جزءاً منه للأسف لقطع الأشجار لاستخدامها لأغراض التدفئة والأنشطة المعيشية.

وأوضح المهندس عرنوس أنه رغم كل التحديات فقد اتخذت سورية خطوات عديدة في مجال الطاقات البديلة وسنت قوانين جديدة لتشجيع المستثمرين على إنشاء محطات توليد للطاقة، اعتماداً على الطاقات المتجددة، ويسرت الإجراءات لجذب الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، وتواصل الحكومة السورية بذل جهود كبيرة لدعم قدرة المواطنين على الصمود في وجه الآثار السلبية للتغير المناخي ومكافحة الفقر والهشاشة وتطوير القطاع الزراعي وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية، معرباً عن تطلع سورية لدعم مجموعة الـ٧٧ والصين لجهودها الرامية لتجاوز تلك التحديات وتحقيق الرفع الفوري والكامل وغير المشروط للإجراءات القسرية غير الشرعية التي تعاني منها العديد من دولنا.

وعلى هامش أعمال القمة التقى رئيس مجلس الوزراء نظيره الباكستاني أنوار الحق كاكر، وأكد خلال اللقاء متانة العلاقات السورية الباكستانية وقدمها معرباً عن الشكر والتقدير لمواقف باكستان الداعمة لسورية ولجهود الحكومة الباكستانية في تقديمها المساعدات الإنسانية والإغاثية للمتضررين من الزلزال الذي تعرضت له سورية في شباط الماضي.

وأشار عرنوس إلى ضرورة إعادة تفعيل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين والارتقاء بالعلاقات في كل المجالات وبما يخدم العلاقات المميزة بين الشعبين السوري والباكستاني.

من جهته أعرب رئيس الوزراء الباكستاني عن أمله بإعادة تفعيل الاتفاقيات وإزالة كل العقبات التي تعوق تنفيذها بما يحقق مصلحة البلدين ولاسيما في مجالات السياحة الدينية والنقل الجوي.

وأشار كاكر إلى ما يحدث في غزة من جرائم وضرورة إيقاف العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين، لافتا إلى ضرورة زيادة المساعدات الإنسانية وإيصالها إلى أهالي قطاع غزة.

ووجه كاكر الدعوة لعرنوس لزيارة باكستان وبحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية والتعليمية بين البلدين.

حضر اللقاء وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف ونائب وزير الخارجية والمغتربين بسام صباغ ورئيس البعثة الدبلوماسية السورية في الإمارات الدكتور غسان عباس.

حلب تطلب التعاقد على عمال نظافة

مشروع لإنارة الشوارع الرئيسية في سوق البياضة

محمود الصالح

اختتم مجلس مدينة حلب أعمال دورته العادية السادسة التي ناقش خلالها تقارير اللجان الدائمة للمجلس والطلبات المقدمة من مديرياته، حيث وافق المجلس على قبول المنح والهبات والتبرعات المقدمة من جمعية أهالي حلب لتنفيذ مشروع بالتشاركية مع مؤسسة الآغا خان بالتنسيق مع مديرية المدينة القديمة لإنارة النقاط المهمة والشوارع الرئيسة في حي البياضة، كما تمت الموافقة على رفع سعر الإشغال المؤقت للمحال الواقعة في سوق الهال بالعامرية.

وفي إطار السعي لتحسين واقع النظافة وافق المجلس على رفع توصية إلى وزارة الإدارة المحلية لمنح مجلس المدينة الموافقة بالتعاقد مع عمال نظافة بموجب عقود موسمية نظراً للحاجة الماسة نتيجة النقص الكبير الحاصل في هذه الفئة، كما تمت الموافقة على رفع توصية بنقل سوق الرازي المؤقت إلى ساحات تجهز من قبل المجلس.

كذلك ناقش المجلس مشروع تنظيم واستثمار محور المحلق وضرورة تأمين خدمات مناسبة للمتنزهات الشعبية وبمظهر حضاري لائق.

وطرح أعضاء المجلس تساؤلات حول الآلية المتبعة لدى مديرية الإعلان لتركيب اللوحات الإعلانية والشروط الفنية المحددة التي تضبط تموضع اللوحات وتوزيعها، وضرورة تزويد المجلس بخريطة إعلانية توضح تموضع اللوحات المرخصة في أحياء المدينة كافة، وتحصيل الحقوق المالية العائدة لمجلس المدينة من إيرادات لوحات الإعلان، وتم رفع توصية بتشكيل لجنة من أجل وضع ضوابط للإعلان في مدينة حلب، على أن يكون هناك تعاون من المؤسسة العربية للإعلان بتزويد مجلس المدينة بالبيانات المطلوبة والموثقة.

طالب أعضاء المجلس بضرورة إيجاد حل لمشكلة المصافي المطرية التي تتعرض للسرقة وضرورة تعويضها وعدم ترك الفتحات مكشوفة، وتم رفع توصية بمراسلة جميع الجهات التي تتداخل أعمالها مع مجلس المدينة لترشيح أسماء لتكون ضمن لجان الإشراف والاستلام لمشاريع التزفيت لدى مجلس المدينة وكذلك أن يكون هناك ممثلون عن مجلس المدينة ضمن أجهزة الإشراف على المشاريع المنفذة من قبلهم بما يضمن عدم وجود أي خلل بعد التنفيذ.

ورداً على مداخلات الأعضاء حول الواقع الخدمي في المدينة أكد رئيس المجلس معد المدلجي على رؤساء الدوائر الخدمية بضرورة متابعة واقع النظافة وتحسينه والدخول إلى الشوارع والحارات الفرعية، وضبط وتنظيم الإشغالات واستيفاء الرسوم الخاصة بها وإزالة الإشغالات المخالفة كافة، ومتابعة أعمال الصيانة للشوارع والأرصفة وصيانة شبكة الإنارة العامة، ومنع حدوث مخالفات البناء والتشدد في تطبيق المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ بحق المخالفين، والاستجابة لشكاوى المواطنين ومعالجتها بالسرعة القصوى.

وأكد مدلجي ضرورة التقييم الذاتي لأداء المجلس خلال الفترة الماضية والعمل على تطوير هذا الأداء والارتقاء به نحو الأفضل، مبيناً أنه تم خلال الفترة الماضية إنجاز العديد من المهام والمشاريع الخدمية إلا أن مهام عديدة تنتظر المجلس في المرحلة القادمة، مؤكداً ضرورة مضاعفة الجهود لإنجاز الأعمال المطلوبة وفق الخطط الموضوعة بغية النهوض بالواقع الخدمي للمدينة وإعادة الألق إليها.

وأجاب رئيس مجلس المدينة وأعضاء المكتب التنفيذي على طروحات ومداخلات أعضاء المجلس التي تركزت على ضرورة الإسراع في إنجاز العمل ضمن مناطق التوسع العمراني ولاسيما منطقة الـW3، ومتابعة العمل بنقل مكاتب بيع السيارات المستعملة من داخل المدينة إلى منطقة الراموسة، والإسراع في إجراءات تسجيل الدراجات الكهربائية وإصدار اللوحات الخاصة بها، وتحسين واقع المقبرة الإسلامية الحديثة وتأمين باص نقل داخلي يوم الجمعة لنقل الزوار إلى المقبرة، وتأمين سيارات جديدة لمكتب دفن الموتى.

نفق المجتهد في العام القادم

بقيمة تفوق ٦ مليارات ليرة... الحكومة توافق على تنفيذ الطرف الثاني من المتحلق الجنوبي

فادي بك الشريف

بينما وافقت الحكومة على عقد تنفيذ الطرف الثاني من «المتحلق الجنوبي» بقيمة تفوق ٦ مليارات، كشف مدير الإشراف في محافظة دمشق هشام الحموي لـ«الوطن» عن البدء قريباً بتنفيذ الأعمال بعد صدور أمر المباشرة وإقرار عقد التنفيذ، على أن يتم تسليم موقع العمل خلال الفترة القادمة.

ولفت الحموي إلى توقف المشروع فترة طويلة، مبيناً البدء خلال الفترة القريبة بصيانة فواصل التمدد على المتحلق الجنوبي من العقدة السادسة حتى العقدة الثامنة.

وأشار مدير الإشراف في المحافظة أنه سيتم إعلام السائقين بالتحويلات المرورية إيذاناً بمباشرة أعمال التأهيل والصيانة واستبدال فواصل التمدد التي مضى عليها سنوات ناهيك عن أعمال القشط والتزفيت ومختلف إجراءات الصيانة، والأعمال ذاتها المتبعة في المرحلة الأولى التي شملت الطريق القادم من المزة باتجاه مطار دمشق الدولي الواصل من العقدة الثامنة بمنطقة كفرسوسة وحتى العقدة السادسة بمنطقة الزاهرة.

ونوه الحموي بالقيام بأعمال التزفيت للعديد من المناطق في أحياء العاصمة، إلا أن الأجواء المناخية والشتاء سيؤثران حتماً على توقف معظم الأعمال حتى بداية نيسان الأخيرة، على أن يوضع مختلف الأعمال المتبقية ضمن عقود الصيانة والتزفيت حتى ١٥ الشهر الجاري.

> الشتاء يوقف معظم أعمال التزفيت لكنه لن يؤثر في «نفق المواساة».. والحموي لـ«الوطن»: التنفيذ ٨٠ بالمئة

في السياق، أعلنت محافظة دمشق أن مشروع نفق المواساة أصبح بمرحلته الأخيرة، على أن يوضع بالخدمة مع بداية عام ٢٠٢٤، مع تحويل كل خطوط الصرف الصحي في عقدة المواساة إلى شبكة الصرف الصحي في الربوة بعد أن كانت محولة إلى نهر بردى.

وشددت المحافظة على التقيد والالتزام بالحارة المرورية للطريقين القادمين من الربوة وساحة ذي قار «دوار مشفى الشامي» باتجاه الشام الجديدة ومشفى الأطفال والحارات المرورية للطريق القادم من الشام الجديدة باتجاه المزة الشيخ سعد ومشفى الأطفال والربوة ودوار مشفى الشامي وذلك بسبب تنفيذ أعمال المرحلة الأخيرة من إنشاء نفق المواساة.

كما دعت المحافظة سائقي سيارات الإسعاف القادمة من طريقي الربوة ودوار مشفى الشامي والمتجهة إلى مشفى الأطفال للالتزام بالحارة المرورية للطريق الصاعد إلى جامع السيد الرئيس والالتفاف إلى جهة اليسار للعودة للمشفى.

وأكد الحموي أن نسبة تنفيذ الأعمال الإنشائية في المشروع وصلت إلى ٨٠ بالمئة مع متابعة استكمال جميع الأعمال، لافتاً إلى أن الشتاء لن يؤثر في سرعة تنفيذ الأجزاء المتبقية وخاصة أنها «بيتونية».

وأكد مدير الإشراف أن «نفق المجتهد وباب مصلى» موضوع ضمن الخطة متوقعاً بدء العمل به خلال النصف الثاني من العام القادم ضمن المحور الشمالي الجنوبي من خلال حفر نفق يمتد من محور الجندي المجهول إلى المتحلق الجنوبي مروراً بساحة ذي قرار- تقاطع الشامي – ومنه لأنفاق المواساة والكارلتون والمجتهد وباب مصلى وعقدة حسن الخراط.

ونوه بأن التفكير بنفق المجتهد لتخفيف الازدحامات وتجاوز الصعوبات التي يتعرض لها السائقون.

كما أشار مدير الإشراف إلى تنفيذ جدران استنادية في حيي المزة ٨٦ وحي الورود، ناهيك عن استكمال عقود التنفيذ، مضيفاً بالقول: «إن توقف مجيل الإسفلت عن العمل لنقص توريدات السائل الإسفلتي أخر تنفيذ الأعمال، ولكن عند عودته للعمل دخلنا بالأجواء المناخية التي توقف أعمال التزفيت باستثناء الطارئة»

جديدنا.. ضبط «وش»!!

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: أدعو المواطنين لتقديم شكاوى للشرطة عند تعرضهم للإزعاج من «الوشيشة» والسماسرة

راما العلاف

«ما إن تقف بسيارتك أمام كراج البولمان بدمشق حتى يتهافت عليك الكثير من (الوشيشة) من كل مكان محاولين اقتناص الفرصة وكسب مبلغ ما كعمولة من المكاتب في الكراج عن كل زبون.

ووصل «الوطن» شكاوى من مواطنين عن تعرضهم لشتائم والتهجم من بعض هؤلاء الوشيشة لعدم استجابتهم لدعواتهم.

وبالتواصل مع عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والمواصلات في محافظة دمشق عمار غانم أكد لـ«الوطن» أن السماسرة والوشيشة يتبعون لمكاتب مركز انطلاق البولمان، ويضبط عملهم قسم شرطة المركز الذي ينظم الضبوط أصولاً فور ورود أي شكوى من المواطنين.

وأشار غانم إلى وجود قرار من المكتب التنفيذي للمحافظة صادر في عام٢٠٢٢ اعتمد الإجراءات الخاصة بالأشخاص الذين نظم بحقهم ضبط وش وسمسرة من قبل قسم شرطة المركز، والذي يتم بموجبه إحالة الشخص إلى القضاء أصولاً بعد تنظيم ضبط بحقه لأول مرة، وفي حال ورود شكوى للمرة الثانية يتم منعه من دخول مركز الانطلاق لمدة ١٥ يوماً أصولاً، وفي المرة الثالثة يتم منعه لمدة ٣٠ يوماً أصولاً، ويصل المنع من الدخول إلى ٦٠ يوماً في المرة الرابعة، وإذا تكررت الشكاوى يتم بموافقة المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق الحرمان من ممارسة العمل ضمن المركز أو أي فاعلية من الفعاليات الموجودة فيه وفق ضبط أصولي من قبل الشرطة.

وأوضح غانم أن القرار لم يقتصر على الأشخاص فقط حيث شمل أيضاً الإجراءات المتعلقة بالآليات التي نظم بحقها ضبط وش وسمسرة من قبل قسم شرطة المركز أصولاً، حيث يتم حجز الآلية المخالفة لمدة ١٠ أيام بموجب ضبط أصولي وغرامة مالية عن أيام الحجز قدرها ٢٠ ألف ليرة سورية عن كل يوم حجز وذلك لأول ضبط، أما في المرة الثانية تزيد مدة الحجز إلى ١٥ يوماً والغرامة تصبح ٤٠ ألف عن كل يوم حجز، وفي المرة الثالثة يتم الحجز لمدة ٢٠ يوماً وتصل الغرامة حتى ٦٠ ألفاً عن كل يوم حجز.

ودعا غانم المواطنين التوجه لقسم شرطة الكراج فور التعرض للإزعاج من السماسرة والوشيشة وتقديم شكوى لتنظيم الضبوط أصولاً واتخاذ الإجراءات المناسبة، مؤكداً استعداده لاستقبال شكاوى المواطنين فيما يخص قطاع النقل والمواصلات في أي وقت واتخاذه الإجراءات التنفيذية المناسبة كافة.